حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٦ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٨)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

التطورات الداخلية في قطر في عهد الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني ١٩٤٩-١٩٦٠

عبد الله حميد العتابي *
أمتثال كاظم النقيب **

جامعة بغداد– كلية التربية للبنات

المستخلص

ولد الشيخ علي في قطر في عام ١٨٩٤ ، وامتد حكمه أكثر من أحد عشر عاماً (٢٠آب١٩٤٩-٢٤تشرين الأول١٩٦٠)، وتوفي في (٣١ آب١٩٧٤). وهو يحمل وسام K.B.E البريطاني الذي يخوله لقب سير، نشأ نشأة علمية، فانصرف إلى الدراسة منذ صغره، ودرس على يد شيوخ زمانه وعلى يد العلماء الذي وفدوا على قطر وكان يتذوق الأدب والشعر، وديوانه لا يخلو من الفقهاء والأدباء.

اما نسبه فهو علي بن عبد الله بن قاسم بن محمد بن ثاني بن محمد بن ثامر بن علي، ويرجع أصل عائلة آل ثاني إلى قبيلة الوهبة التي تضم آل معضاد بن زاخر، وهذه تنتمي إلى قبيلة بني تميم بن مُرّ بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

نسبه وأصل عائلته:

ولد الشيخ علي في قطر في عام ١٨٩٤ ، وامتد حكمه أكثر من أحد عشر عاماً (٢٠آب١٩٤٩-٢٤تشرين الأول١٩٦٠)، وتوفي في (٣١ آب١٩٧٤). وهو يحمل وسام K.B.E البريطاني الذي يخوله لقب سير، نشأ نشأة علمية، فانصرف إلى الدراسة منذ صغره، ودرس على يد شيوخ زمانه وعلى يد العلماء الذي وفدوا على قطر وكان يتذوق الأدب والشعر، وديوانه لا يخلو من الفقهاء والأدباء[١].

اما نسبه فهو علي بن عبد الله بن قاسم بن محمد بن ثاني بن محمد بن ثامر بن علي، ويرجع أصل عائلة آل ثاني إلى قبيلة الوهبة التي تضم آل معضاد بن زاخر، وهذه تنتمي إلى قبيلة بني تميم بن مُرّ بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان[٢].

والراجح، ان وصول آل ثاني إلى قطر يرجع إلى أوائل القرن الثامن عشر الميلادي الموافق القرن الثاني عشر الهجري، وانهم استقروا في قطر بعد تركهم بلدة اشيقر، والشقراء بمنطقة الوشم من أرض اليمامة، وعلى الأرجح ان سبب هجرتهم يعود إلى وجود منافس قبلي أو بسبب قحط. وعلى أية حال فقد استقروا آل ثاني في واحة جبرين جنوبي الاحساء، ثم ما لبثوا ان غادروا الواحة متجهين صوب جنوب قطر، ثم انتقلوا إلى الرويس والزبارة، وفي الأخيرة ولد ثاني جد العائلة، التي تنتسب إليه فعاش فيها وعائلته، واشتغلوا بتجارة اللؤلؤ وكانوا من أكبر التجار المشهورين، جمعوا ثروة جعلتهم يؤلفون القبائل معهم، مما هيأ لهم مركزاً ممتازاً بالنسبة للقبائل الأخرى، لاسيما إذا ما عرفنا ان قبيلة المعاضيد كانت من القبائل المتحضرة في المنطقة، ويبدو ان تلك الثروة هي التي أوصلت الشيخ محمد بن ثاني (١٨٦٨-١٨٧٦) ليكون وكيل السعوديين في قطر، فقد كان مسؤولاً عن جمع الضريبة من القبائل القطرية، وتسليمها إلى إمام نجد، وكان الشيخ محمد بن ثاني حاكماً للدوحة، وتوفي في عام ١٨٧٨. وقد خلفه ابنه الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني. الذي اعترف بدوره بالسيادة العثمانية على قطر، الأمر الذي دفع مدحت باشا إلى إصدار مرسوم بتعينه قائمقاماً لقطر عام ١٨٧٦ ، وبعد ثلاث سنوات جعله حاكم مدينة الدوحة رسمياً[٣].

واستغلت بريطانيا انشغال الدولة العثمانية في الحروب البلقانية (١٩١٢-١٩١٣) فاجبرتها على توقيع اتفاقية في (٢٩ تموز١٩١٣) أكدت فيها النفوذ البريطاني في الخليج العربي، إذ اشارت المادة الحادية عشر من الاتفاقية على :**"تنازل الدولة العثمانية عن جميع حقوقها في شبه جزيرة قطر التي سيستمر في حكمها الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني وخلفاؤه من بعده، وتعلن الحكومة البريطانية انها لن تسمح بتدخل شيخ البحرين في أمور قطر الداخلية أو ضمها إلى أراضيه"**[٤].

لا نغالي في القول، ان هذه المعاهدة هي بداية لولادة قطر المعاصرة كدولة لأنها حدت من الأطماع الخارجية من دول الجوار الجغرافي لقطر ولاسيما البحرين والسعودية.

وفي السنة نفسها، توفي الشيخ قاسم الذي يُعد المؤسس الحقيقي لإمارة قطر وموحدها، فضلاً عن انه وضع حداً لمنافسيه في الداخل من شيوخ وأمراء ويعد عصره عصر السيادة في قطر[٥].

كان الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني (١٩١٣-١٩٤٩) معروفاً بولائه وعلاقاته الطيبة ببريطانيا حيث لم يبق أمامه مجال للمناورة ضدهم حين أصبحوا القوة الكبرى في المنطقة، مما دفعه إلى توقيع معاهدة مع بريطانيا في (٣تشرين الثاني١٩١٦) نصت على وضع قطر تحت الحماية البريطانية، واشتملت على جميع القيود التي فرضتها بريطانيا على إمارات

الخليج الأخرى، ولاسيما بعدم منح امتيازات خاصة باستغلال النفط أو غيره من موارد دون موافقة المقيم البريطاني في الخليج. وبتوقيع هذه الاتفاقية أصبحت قطر النقطة الأخيرة التي أكملت الصورة العامة لتحول الخليج العربي إلى بحيرة بريطانية(٦).

لقد قدر للشيخ عبد الله ان يشهد انهيار صناعة اللؤلؤ والغوص، وكارثة توقف التجارة والتموين الحر للبلاد عبر السنوات الست العجاف للحرب العالمية الثانية، ومنح الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني امتيازاً لشركة النفط (الإنكليزية-الفارسية) المحدودة للتنقيب عن النفط في جميع أراضي قطر لمدة (٧٥) عاماً بدءاً من عام ١٩٣٥. وبعد عامين ضم الشيخ عبد الله (الزبارة) التي يُعدها آل خليفة موطنهم الأصلي إلى مشيخته، مما ادى إلى تردي العلاقات القطرية – البحرينية(٧).

تعيين الشيخ علي بن عبد الله حاكماً لقطر:

كان الشيخ عبد الله بن قاسم قد عين ولده حمد لولاية العهد، وترك له أمور تصريف المشيخة، فلما حاز الأخير على خبرة كافية في الإدارة تنازل له الشيخ عبد الله عن الحكم عام ١٩٤٠ ، وكان الشيخ حمد قد بنى آمالاً كبيرة على ظهور النفط الذي أكتشف في ذلك العام، وكان يرغب في تحقيق مشاريع عمرانية كبيرة واصلاح قطر، غير ان وفاة حمد دفعت الشيخ عبد الله للعودة للّ حكم مرة أخرى وعين الشيخ علي ولياً للعهد، وبالنظر لسوء حالته الصحية تنازل عن الحكم في أيامه الأخيرة لولده الشيخ علي في عام ١٩٤٩، وتوفي في عام ١٩٥٦(٨).

اختلفت الآراء في تفسير أسباب تنازل الشيخ عبد الله عن الحكم . تشير وثيقة أمريكية مؤرخة في (٢٢ آب١٩٤٩) إلى : " في ٢٠آب اخبر إدون أم. ليوديس الوزير المفوض البريطاني في المنامة من البحرين الضابط القنصلي ان اضطرابات جرت في قطر ابتداءً من ٧ آب ورغم سماع أصوات البنادق لكن لم تقع حوادث قتل، وقد جرى تبادل اطلاق النار في شوارع الدوحة وان نيراناً اطلقت على السيارة التي كانت تقل الممرضات الأمريكيات في الطريق من الدوحة إلى الساحل الغربي، ويعتقد الوزير المفوض ان المرحلة الأولى من الاضطرابات حدثت حينما رفض الشيخ الحاكم عبد الله بن قاسم تقاسم ايرادات النفط مع اقاربه الفقراء، حيث ان شركة سوبريور للنفط قد قدمت دفعة أولى للشيخ عن حقوق امتيازها في المناطق المغمورة بالمياه المحيطة بقطر، وكان ذلك السبب الرئيس للخلاف، وعلى أية حال، فان المرحلة الأولى للاضطرابات اقتصرت على اسرة آل ثاني، واضافت البرقية ان المرحلة الثانية حدثت حينما تظاهر أصحاب المحلات والملاكين مدفوعين بالخلافات القائمة داخل الأسرة الحاكمة ضد عائلة دوريش، وقد وصف الوزير المفوض ليوديس هذهِ الأسرة بأنهم وكلاء الشيخ الحاكم والتجار الرئيسيون لقطر، وبفضل موقعهم فهم يتمتعون بأنواع الامتيازات الاقتصادية بما فيها غير القانونية".

ومن المهم الإشارة، توقعت برقية القنصلية الأمريكية ان يعين البريطانيين وكيلاً سياسياً في الدوحة نهاية عام ١٩٤٩ بسبب التوترات القائمة وتوقع زيادة ايرادات النفط. وعن نهاية الخلافات نصت البرقية: " انه في نهاية يوم ٢٠ آب علم أحد الضباط في البحرية الأمريكية المتمركزة في البحرين" : ان الوكيل السياسي البريطاني في البحرين قد توجه إلى الدوحة على متن سفينة صغيرة تسمى فلامنكو (Flamingo) ليعمل على تحقيق السلام بين الجماعات المتخاصمة في الدوحة وفي اليوم التالي ابلغ الضابط نفسه ان الشيخ الحاكم قد تنازل عن الحكم لصالح ابنه الأكبر الشيخ علي"(٩). بينما يعتقد البعض ان تنازل الشيخ عبد الله عن الحكم تعود اسبابه إلى مواجهة معارضة شديدة من التجار، وهي الفئة التي بلغت قدراً من التنور، وعَدَّ الشيخ ثروة النفط ملكاً خاصاً به وخلطه بين الملك الخاص للحاكم وبين ميزانية الإمارة"(١٠).

في حين ان رأي آخر يفسر التنازل على أساس : "ان الشيخ عبد الله واجه معارضة قوية من بعض اشقائه وابناء عمومته الذين غضبوا بسبب اهمالهم من جانب الشيخ قاسم، مما دفعهم إلى تحديه بشكل علني وعمدوا إلى تشجيع مخالفة القوانين بصورة جعلت من المتعذر على الشيخ عبد الله احتوائها فضلاً عن تودد السعوديين عن قصد لاقربائه الساخطين فارتاب من انهم يريدون اضعاف نفوذه لوضع قطر تحت نفوذهم"[١١].

والراجح ان أولاد الشيخ أحمد بن محمد آل ثاني هم الذين عارضوا سلطة الشيخ عبد الله وأرسلوا عريضة إلى الوكيل السياسي البريطاني في الخليج العربي يشكون فيها من حالة الفقر الذي تركهم فيها الشيخ عبد الله حينما تسلم مبالغ من شركات النفط، ورفض تقسيم هذا المبلغ على أعضاء العائلة الحاكمة، ونشأ نزاع بينهم تحول إلى حرب حقيقية داخلية مما اضطر الوكيل السياسي البريطاني إلى التدخل في الموضوع، وتنازل الشيخ عبد الله عن الحكم لولده علي[١٢].

ويبدو للباحث ان الشيخ عبد الله كان يعلم بحجم التحديات التي ستواجه قطر بعد اكتشاف النفط وهي بحاجة إلى عقليات جديدة متنورة، ووجد ضالته في الشيخ حمد بن عبد الله عام ١٩٤٠ غير ان وفاة الشيخ حمد شغلت فراغاً سياسياً دفعته للعودة لسدة الحكم مرة أخرى عام ١٩٤٧، وبما ان الشيخ خليفة بن حمد صغير السن فقد تنازل عن الحكم لولده عبد الله على ان يكون الشيخ خليفة ولياً للعهد.

الأوضاع السياسية والإدارية في عهد الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني:

أصبح الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني حاكماً لقطر في (٢٠آب١٩٤٩) على ان يكون ابن أخيه الشيخ خليفة بـ ن حمد ولياً للعهد، وحصلت الحكومة البريطانية من الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني على الموافقة لتعيين مقيم سياسي بريطاني في قطر، ومستشار بريطاني للشيخ علي، بسبب عوائد النفط القطرية، وربما الخشية من حدوث اضطرابات داخلية، والراجح ان بريطانيا ارادت ان تبقي علاقات قطر الخارجية تحت نفوذها عبر سيطرتها على حاكم قطر بعد ان كان المندوب السياسي في البحرين هو الذي يمثل بريطانيا في قطر كلما دعت الحاجة[١٣]. وفي تشرين الأول من عام ١٩٤٩، عينت الحكومة البريطانية ديردون Deardon ليكون مستشاراً للشيخ علي، وامتاز باجادته اللغة العربية وخبرته الواسعة في القضايا العربية نتيجة خدمته الطويلة في سوريا، وفي العام نفسه عين دونالد كوچران Ronald Cochran مفتشاً للشرطة في قطر لغرض تنظيم قوة شرطة فعلية لحماية الأمن الداخلي لقطر، وقام بتدريب (٣٠) رجلاً لهذا الغرض غير انها ظلت قوة قليلة واجورها قليلة، لهذا وافق الشيخ علي في كانون الأول ١٩٤٩ على ان يشتري (٧٥) بندقية وذخيرة حربية، وتم ابقاء كوچران. وحتى ذلك الحين لم تكن في قطر إدارة منظمة وكانت الأمور تسير من جانب الشيخ علي وافراد العائلة الحاكمة وكبار التجار وعلى وفق مصالحهم الشخصية. وفي عام ١٩٥٠ تم تعيين جون والتون John Wilton مقيماً سياسياً في قطر الذي عين بدوره بعض المستشارين البريطانيين للإشراف على الإدارات العامة الجديدة في قطر كالمعارف والكمارك والمالية والتجارة وغيرها[١٤].

كما ان الأموال التي قررت شركة نفط العراق دفعها للشيخ علي كجزء من ضريبة الامتياز تقرر ان تكون تحت تصرف والتون لعدم رضى الحكومة البريطانية على طريقة انفاق الشيخ علي، لكنه رفض هذا الأمر وفضل طلب الأموال التي يحتاجها من التجار القطريين، ثم قامت الحكومة البريطانية بتعيين جيفري هان كوك Gefry Han Cook مستشاراً للحاكم من عام ١٩٥٢ حتى عام١٩٦٠[١٥].

ومهما يكن من أمر، فقد سعى الشيخ علي لاظهار مركز قطر وتعزيز دورها في المحيطين العربي والدولي بادئاً بتمتين علاقته بدول الجوار ولاسيما المملكة العربية السعودية حتى ان ملك السعودية قام بزيارة إلى قطر عام ١٩٥٤ بموافقة الحكومة البريطانية التي منعت شيخ قطر من إقامة علاقات مع أية دولة أخرى بموجب معاهدة الحماية عام ١٩١٦. كان من الواضح، ان بريطانيا لم تستطع ابقاء الرأي العام القطري بمعزل عن التطورات الأقليمية والدولية وارتفاع المدخولات وانتشار التعليم مع تصاعد حركة التحرر في الوطن العربي التي توجتها ثورة(٢٣ تموز ١٩٥٢) في مصر، وثورة الجزائر في عام ١٩٥٤، والانتفاضة الشعبية في لبنان، وثورة(١٤ تموز١٩٥٨)، فضلاً عن مأساة فلسطين، كل ذلك أدى إلى ازدياد الوعي الوطني والقومي لدى القطريين، الذين عملوا على الوقوف بجانب اشقائهم في الدول العربية الأخيرة، لاسيما بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، فقامت مظاهرات كبرى في قطر استنكاراً للعدوان والانتصار لشعب مصر وكان من أهم ما قام به المتظاهرون القطريون تخريب انابيب النفط، وبما ان شركات النفط الأجنبية تعد رمزاً للسيطرة الأجنبية ودول العدوان فقد اتجهت انظار القطريين ولاسيما المتنورين منهم صوب الحكومة تتهمها بالتقصير في تقديم الدعم لمصر، ويعلق مؤرخ أجنبي عن ذلك بقوله: **" في الوقت الذي كان رعايا المشيخات يستشيطون غيضاً وسخطاً على بريطانيا كان الحكام يبذلون جهدوهم جادين للمحافظة على علاقاتهم الطبيعية بالبريطانين"**(١٦).

وأخذت الاشاعات تدور حول بذخ الشيخ علي والطريقة التي ينفق فيها أموال الدولة. إذ ان ايرادات النفط كانت تقسم على أربعة أرباع الأول للشيخ وعائلته، والثاني لأفراد آل ثاني، والثالث لمصروفات الحكومة، والرابع للاحتياط، واستمر الأمر كذلك حتى عام١٩٥٦، حينما تم تقسيم عائدات النفط على ثلاث أقسام، الأول للحاكم وعائلته، والثاني خصص للحكومة، والثلث الأخير احتفظ به كاحتياط(١٧).

وكان الشيخ علي يعطي كل فرد من أفراد عائلته من الذكور منذ ولادته راتباً شهرياً مقداره (٤) آلاف روبية، ثم يصل إلى (١٤) ألف روبية شهرياً، حينما يبلغ الفرد سُن الرشد، ولكل شيخ من شيوخ عائلته راتباً شهرياً قدره (٢٠) ألف روبية، وقد تراوح عدد شيوخ آل ثاني في آخر عام من حكم الشيخ علي بن عبد الله بين (٤٥٠-٧٠٠) شيخ وعدد اقربائهم بضعة آلاف ووكلائهم عدة آلاف(١٨)، مما يستوجب وجود مبالغ كبيرة حتى يمكن الحفاظ على مستوى لائق بمعيشتهم. وكان من الطبيعي ان يؤدي ذلك إلى حدوث منافسات بينهم وإلى صراعات بشأن السلطة في ظل نظام فردي عشائري، وكان نظام ولاية العهد نفسه يحمل في مضمونه عامل التنافس والتطلع إلى السلطة لاسيما ان موارد النفط ساعدت على تطوير الإدارة وتحديثها وانتشار التعليم والثقافة والانفتاح على العالم الخارجي وعلى زيادة الوعي، واشتداد حركة المطالبة بالاصلاح والتغيير السياسي، وسرعان ما انتقلت المعارضة لحكم الشيخ علي إلى أبناء العائلة الحاكمة نفسها بسبب ما نشر من تقارير صحفية حول قصره الفخم الذي اتمه في الريان في عام ١٩٥٧، وان تكاليف قصره في جنيف وصلت نصف مليون دولار، وقصره الصيفي عند التلال المحيطة ببيروت الذي بلغت تكاليفه مليون دولار، واكدت بعض المصادر ان دخل الشيخ من النفط بلغ خمسون مليون دينار في كل عام، ومع ذلك فإن هذا المبلغ لا يكفي لسد نفقاته بل انه أصبح مديوناً بحوالة تبلغ قيمتها ثلاثة ملايين دولار(١٩).

وفي هذا الجوء المشحون بالاشاعات والتطلع إلى السلطة أطلق النار ليلاً على احدى سيارات الشيخ التي كانت تقف أمام قصره في عالية ظاهر بيروت، ووجهت التهمة إلى أحد أبناء العائلة لأسباب مالية ووزعت في العام نفسه منشورات تهاجم حكمه وتصرفاته غير

المقبولة وركزت المعارضة نقدها واحتجاجها على طريقة انفاق موارد النفط التي رأت ضرورة انفاقها على تطوير قطر بدلا من الإنفاق على المصالح الشخصية والبذخ. واتهم الشيخ علي بعدم تقبله للتطورات العصرية[٢٠].

وفي (٢٤ تشرين الأول١٩٦٠) دعا الشيخ علي افراد آل ثاني الذين يمثلون مجلسها إلى الاجتماع بمشاركة الوكالة البريطانية المؤلفة من نائب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي أم. سي. كامون M.C. Gmann والوكيل السياسي في قطر موبرلي J.G. Moberly وقائد الشرطة وكيل المستشار البريطاني رونالد كوچرن والقنصل البريطاني. إذ قرأ الشيخ علي وثيقة تنازله عن الحكم لابنه الشيخ أحمد متذرعاً بسوء حالته الصحية وتعيين ابن عمه الشيخ حمد بن خليفة ولياً للعهد ونائباً للحاكم، وقد اخذت موافقة الحاضرين وتواقيعهم وجرت المراسيم المعتادة بهذهِ المناسبة، واطلقت المدفيعة (٢١) اطلاقة تحية للحاكم الجديد الذي كان أول عمل قام به هو زيارة دار الوكيل السياسي. ومما له مغزى تم التنازل وكان هناك قارب بريطاني مُسلح قرب العاصمة الدوحة[٢١].

قدر تعلق الأمر بالاستقالة، يشير البعض إلى ان إمارات الخليج العربي وقطر بالذات قد برهنت على قابليتهما للحياة والنمو سريعاً حينما تخلصت كلاهما من أزمة الخلافة، وحينما يخفق الشيخ في التعاون مع بريطانيا يستبدل بآخر من اقربائه أكثر ملائمة..."[٢٢]. ويعتقد آخر ان اسباب الاستقالة كانت بسبب اساءة الشيخ علي في التصرف في ثروة البلاد العظيمة وعدم قبوله انشاء المدارس العصرية الا في حدود ضيقة، كما ان انشاء الإدارات الحديثة الا بضغط من الوكيل السياسي البريطاني في الدوحة التي رأى تعثر شركات النفط في أعمالها بدون وجود إدارة تعني بالأمن والطرق وغيرها من الشؤون العمرانية"[٢٣].

في حين تحلل باحثة عراقية معاصرة التنازل بالقول: "... ولنفس الأسباب التي تتركز في عدم رضا العائلة الحاكمة على الشيخ ومن جهة أخرى لعدم استيعاب الشيخ الحاكم لتطورات عصره ومسايرته لها"[٢٤]. في حين هناك رأي يقول : "هذهِ الاضطرابات التي حصلت في قطر جعلت الحكومة البريطانية تجبر الشيخ علي على التنازل عن الحكم لرغبتها في استتباب الأمن في المنطقة حفاظاً على الشركات النفطية البريطانية العاملة هناك كما رأت ان ما ستعانيه من خسائر في انابيب النفط والمعدات بسبب الاضطرابات الداخلية سيكون كبيرا"[٢٥]. ويرى آخرون ان الشيخ حصل على مبلغ مقداره(٧٣) ألف دولار مقابل امتياز ساحلي منح لشركة رويال وتشي شل وحينما رفض تقسيم هذا المبلغ بين اقاربه وقعت مصادمات أهلية اضطر الشيخ علي إلى التنازل بسببها لصالح ابنه الشيخ أحمد[٢٦] . ويُفسر أحد الباحثين تنازل الشيخ علي بالقول: "ان البريطانيين رسموا خطة التنازل عن الحكم تبعاً لمصالحهم، فقد تدخلوا للمرة الثانية واجبروا الشيخ علي على التخلي عن الحكم لانهم كانوا قد اجبروا والده الشيخ عبد الله عام١٩٤٩، غير آبهين بهذا الحاكم أو ذاك من خلال نفوذهم ليس في قطر وإنما في الخليج العربي كله"[٢٧].

قدر تعلق الأمر بالأوضاع الإدارية في قطر في عهد الشيخ على بن عبد الله آل ثاني، فحتى عام ١٩٤٩، لم يكن في قطر مقيم من جانب الحكومة البريطانية، وان كان الممثل البريطاني في البحرين قد أوكل إليه رعاية المصالح البريطانية في قطر[٢٨].

ان التركيبة الفعلية في تشكيلات الدولة الإدارية تعود إلى كروفري مستشار حاكم قطر للمدة(١٩٥٢-١٩٦٠)، وامتازت تشكيلة هذه الإدارات بالتداخل في العمل وفقدان الاختصاص وإلى جانب الهيأة الإدارية الوطنية توجد السلطة البريطانية التي تُعد الموجه

الحقيقي للسياستين الدا خلية والخارجية، ويمثل هذهِ الهيأة الوكيل السياسي في الدوحة الذي هو الممثل الأجنبي الوحيد في قطر ويرتبط بوزارة الخارجية البريطانية، ويبدو ان تعيين أول وكيل سياسي بريطاني في قطر عام١٩٤٩ كان ارتقاباً لتوسع نطاق علاقات قطر مع الحكومة البريطانية، وكان هذا التوسع لا مفر منه نتيجة لتصدير النفط بكميات وافرة، وما صاحب ذلك من زيادة النشاط الحكومي وتشعبه وانعكاسه على الوجوه المختلفة للمجتمع وتوسيع علاقات قطر الخارجية وقد ساعد الوكيل السياسي في ذلك الوقت آخرون من البريطانيين الذين عملوا بصفة مستشارين ورؤساء دوائر لبعض مكاتب الحكومة. وكانت واجبات الوكيل السياسي البريطاني في إدارة الشؤون الخارجية وجوازات السفر ومحاكمة الأوربيين وكذلك الاسيويين من الهنود على أساس كونهم رعايا بريطانيين وللوكيل السياسي نفوذ كبير على شؤون الحكم والإدارة حيث يشترك مع العائلة الحاكمة في اختيار ولي العهد فهو بمثابة الحاكم الأعلى للإمارة وهو الذي يدير الأمور كلها ويمارس دوره في توجيه السياسة العامة للبلاد وله معاونون يساعدونه في إدارة الوكالة البريطانية[٢٩].

يساعد حاكم قطر في إدراتها وزيران: وزير للمالية والبترول [تأسست عام ١٩٦٠] ووزير للمعارف [تأسست عام ١٩٥٦]، وفضلاً عن هاتين الوزارتين، ففي قطر إدارات حكومية أخرى كالصحة والشرطة ويبلغ عدد أفرادها (١١٠٠) شرطي و(٣٠) ضابط بقيادة ضابط بريطاني في عام١٩٦٠، وإدارة مهندسي الحكومة ورؤساؤها بريطانيون وتشمل إدارات المياه والكهرباء والميكانيك والاشغال العامة، في حين ان إدارة الكمارك يشرف عليها عربي، وبلغ مجموع الضرائب (٣٤٠٩٦٧٢) روبية في عام ١٩٦٠، وإدارة الزراعة وإدارة المحكمة الشرعية وغيرها يديرها قطريون. اما البريد والبرق فهما من شأن شركة بريطانية[٣٠].

ولعل من المفيد القول، كان الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ابن أخ الشيخ علي ولياً للعهد، وقد تولى منذ أوائل الخمسينيات، تسيير الشؤون اليومية للحكومة، وكانت وزارات ودوائر المالية والبترول والمعارف والشؤون الخارجية والثقافة والشرطة والأمن الداخلي برئاسة الشيخ حمد بن خليفة[٣١].

التطورات الاقتصادية في قطر في عهد الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني:

كان النشاط الاقتصادي في قطر قبل بدء استغلال النفط عام١٩٤٩ ينحصر في صيد السمك واللؤلؤ من الخليج، وتربية قطعان الماشية في بعض المراعي الموسمية، فضلاً عن مزاولة نشاط زراعي محدود[٣٢] . وإذا استعرضنا تاريخ الغوص بحثاً عن اللؤلؤ في قطر نجد ا ن هذهِ التجارة هو العمل الرئيس لسكان الساحل القطري، وشاركهم العمل في هذهِ الحرفة سكان بادية شبه جزيرة قطر، حتى وصفها أحد شيوخ قطر لرحالة أجنبي بالقول: **"نحن جميعاً عبيداً لسيد واحد هو اللؤلؤ"**[٣٣]، وقد عمل بعض حكام قطر بتجارة اللؤلؤ، ولكن بعد نجاح اليابانيين في تصنيع اللؤلؤ وبيعه بأسعار تقل كثيراً عن سعر اللؤلؤ الطبيعي، بدأ هذا المورد الاقتصادي يعاني الكثير من المتاعب[٣٤].

ويعُد صيد السمك حرفة مهمة للقطريين، فقد بلغ عدد السفن القطرية التي تعمل في صيد السمك أكثر من (٢٥٠) سفينة، ويشتغل في هذهِ المهنة عدد كبير من سكان الساحل، وتسعمل وسائل عديدة في صيد السمك لكن معظمها بدائية جداً واهم أنواع الاسماك (الكنقد). أما الزراعة فلم يكن لها أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، بسبب الجفاف وقلة المياه وطبيعة التربة الرملية، باستثناء بعض الواحات واشجار النخيل ونباتات العلف للحيوانات التي تتركز في القسم الشمالي من قطر. وحالما باشرت الحكومة بتسليم موارد النفط أولت اهتماماً خاصاً بهذا القطاع والنهوض به وتمكينه من سد احتياجات البلاد الأساسية من الخضراوات والفواكه والثروة الحيوانية. وكان أول عمل قامت به هو تأسيس

مديرية الشؤون الزراعية عام ١٩٥٦ والأخيرة قدمت خدمات مختلفة وكثيرة مجاناً للمزارعين من حراثة الأرض إلى البذور الممتازة وزراعة الغابات والأشجار المثمرة ودراسة الأحوال المائية ومكافحة الأمراض الطفيلية وأخذت على عاتقها مهمة نقل الزراعة من مراحلها المتخلفة إلى مرحلة أكثر تقدماً فاولت عنايتها بتطوير هذا القطاع ونشر الوعي الزراعي بين المواطنين وتطوير السياسة العامة للانماء الزراعي، واصلاح وتعمير الأراضي الصالحة للزراعة. وكان في مقدمة الحاصلات التي عنيت بها هي الخضراوات التي كانت تستورد من الخارج فأجرت تجارب على اصنافها الشتوية والصيفية وعلى الفواكه وقد اثبتت هذهِ التجارب نجاح زراعتها، وتشجيعاً للزراعة اقامت إدارة الزراعة القطرية معرضاً زراعياً لأنواع المنتجات الزراعية والحيوانية كان أول معرض أقيم في الدوحة في عام ١٩٥٨[٣٥].

وتعد قلة مساحات الأراضي الصالحة للزراعة من أهم مشاكل الزراعة إذ قدر بعض المختصين مساحتها ١٠بالمائة من مساحة البلاد البالغة (١١٤٣٧) كيلومتر، تعاني الزراعة من مشكلة أخرى هي قلة المياه لأن قطر كما هو معروف تتألف في مجموعها من صحراء واسعة، والجفاف الشديد هو الظاهرة الغالبة[٣٦]. وقد تطور الإنتاج الزراعي في قطر من حيث المساحات المزروعة وعدد المزارع والعمال الزراعيين، فقد بلغت على سبيل المثال لا الحصر المساحات المزروعة [بالدونم] بلغت (٨٥٤) خضروات و(٢٠٦) فاكهة و(٧٥٠) علف في عام ١٩٦٠، وعدد المزارع (١٩) وعدد العمال الزراعيين (٦٠٦) في العام نفسه، في حين ان إنتاج الخضروات [بالطن] بلغ (١٧٠٨) وإنتاج العلف (٣٤٢٠) في العام نفسه أيضاً[٣٧].

وتربى في قطر الاغنام والماعز والبقر والخيول والجمال، ويبدو ان الإمكانات المحلية لتربية المواشي قليلة، لا تفي بحاجات السكان[٣٨].

ان الزراعة ليست حرفة أساسية في قطر، وذلك لطبيعة التربة وندرة المياه وطبيعة المناخ.

أما الصناعة ، يُعد التصنيع بالنسبة للدول النامية ضرورة لازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، والتغلب على المشكلات التي تواجهها معظم هذهِ الدول كزيادة السكان، وتشغيل الأيدي العاملة، وتحسين وضع ميزاني التجارة والمدفوعات، ومن ثم زيادة دخل الفرد، اما في قطر فان الصورة تأخذ شكلاً مغايراً إلى حد ما، إذ ان وضعها الاقتصادي بعد النفط ينعكس كاملاً على هيكل ومقومات التصنيع فيها، فالهدف الأساسي لتصنيع قطر هو توسيع القاعدة الإنتاجية وتخفيف الاعتماد على مصدر ناضب وشبه وحيد للدخل، أي بتعبير آخر استخدام موارد مرحلة النفط لبناء اقتصاد متوازن[٣٩].

ان هذهِ الطبيعة المستقبلية لأهمية وأهداف التصنيع تُعاني من قلة اليد العاملة فضلاً عن ندرة المواد الخام، يضاف لذلك ضيق نطاق السوق المحلي[٤٠].

ومهما يكن من أمر، فان الصناعة في قطر في عهد الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني امتازت بكونها تقليدية تعتمد على الحرف اليدوية لسد احتياجات السوق المحلية، لذا نشأت بعض الصناعات المحدودة المرتبطة بحركة البناء كصناعة البلاط ومعامل التجارة والكلس والاسمنت، ومن الصناعات الناهضة مشغل الحياكة والنسيج ومعمل للثلج وآخر للألبان ومصنع لتعبئة الغازات وصناعة المرطبات[٤١]. والواضح، ان توفر المقومات التصنيعية في قطر كرأس المال والطاقة المنتجة بتكلفة منخفضة، والنفط كمادة أولية للتصنيع الكيمياوي والبتروكيمياوي فتحت آفاقاً واسعة للصناعة القطرية في المدة اللاحقة.

قدر تعلق الأمر بالتجارة في ظل حكم الشيخ علي بن عبد الله، فان موقع قطر الستراتيجي في منتصف الخليج العربي، جعل منها قاعدة للملاحة البحرية والبرية وصارت جميع السفن الداخلة والخارجة منه ترسو على سواحل قطر تنحصر صادرات قطر في النفط ومشتقاته، واما وارداتها فهي المواد الغذائية والتي بلغت (٦٦٤١) طن في عام ١٩٥٧، والمواد الإنشائية والألبسة والمصنوعات الحديدية والتبغ الأقشمة والماشية وغيرها، والدول التي تستورد منها هي المانيا وبريطانيا وايطاليا والسويد والنرويج ومصر ولبنان واليابان وإيران وهونغ كونغ. وقد بلغت قيمة واردات قطر في آخر سنة من حكم الشيخ علي (١٣٤٧٣١) مليون ريال. امتازت الحركة التجارية في داخل قطر في عهد الشيخ علي بسيطرة الشيوخ والاثرياء على تجارة الجملة حتى قيل لانجاح لاي من المؤسسات التجارية دون ان يدخل فيها أحد الشيوخ[٤٢].

الأحوال الاجتماعية في عهد الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني:

كان المجتمع القطري في بداية نشأته مجتمعاً قبلياً غير مستقر، وكانت القبائل تتدفق على قطر من شبه الجزيرة العربية باستمرار، فضلاً عن الهجرات المعاكسة، وكانت البداوة وعدم الاستقرار الصفة الغالبة على الحياة العامة ويتركز معظم السكان على السواحل في المدن الكبيرة وفي مقدمتها الدوحة التي تبلغ نسبة الساكنين فيها ٨٠ بالمائة من نفوس قطر. ويمكننا ان نلتمس ثلاث مجتمعات في عهد الشيخ عبد الله بن علي آل ثاني تمتاز بالفروق بين بعضها البعض. وهو مجتمع البادية ومجتمع القرية ومجتمع المدينة والاطار الذي قامت على أسسه الحياة فيها هو اطار العروبة والإسلام[٤٣].

خلف انخفاض سعر اللؤلؤ أثراً كبيراً في المجتمع القطري إذ بدأ الكثير من السكان المحليين في المناطق الساحلية الشمالية من قطر والعاملين في هذا الحقل الهجرة صوب البحرين لاكتشاف النفط فيها، واشارت التقديرات التخمينية لعدد سكان قطر في عام ١٩٤٩ أكثر من (٢٥) ألف، في حين بلغت تقديرات عام ١٩٦٠ قرابة (٤٠) ألف نسمة[٤٤].

كان من الواضح، ان تصدير النفط تجارياً عام ١٩٤٩ والذي تزامن مع تسلم الشيخ عبد الله الحكم في قطر أحدث تغيرات اجتماعية، إذ ادى التطور الاقتصادي إلى انتقال المجتمع القطري من مجتمع رعوي يعتمد على الصيد واستخراج اللؤلؤ إلى مجتمع حضري شبه صناعي، ومع مدخول النفط الهائل توسعت مجالات الانفاق وتفجرت انماط الاستهلاك، وتدفقت أعداد كبيرة من المهاجرين للعمل في الدول النفطية، وترتب عليه أيضاً تغييرات اجتماعية جديدة وتغير التركيب السكاني، وظهرت البنى التحتية والفوقية ونمت قطاعات جديدة، وهذا التغير هو حصيلة أمرين: الأول عملية التنمية البشرية التي تتولاها الدولة في حقلي التعليم والصحة والخدمات العامة، والثاني هو الوضع الاقتصادي الجديد لمواطن قطر[٤٥].

ويبدو ان بناء الدولة في قطر أدى إلى تمايز اجتماعي وتبدو مظاهر هذا التمايز في ظهور قوة السلطة المركزية وتأثيراتها على الأبنية القطرية، ونمو جماعات جديدة لعمال النفط والفئة المثقفة الوسطى وفئة التجار والرأسماليين فضلاً عن التغير في الأدوار والاهتمام بالتعليم من أجل الحصول على مراكز عليا مُكتسبة[٤٦].

ويمكن تقسيم فئات المجتمع القطري على :

١- **تبلور الفئات الغنية :** لقد ظهرت في مجتمع قطر فئة غنية لم يكن لها وجود قبل عهد الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني، وهي فئة واسعة الثراء بمفهوم أيّ مجتمع رأسمالي، ومما لا ريب فيه ان مجتمع قطر قد عرف من قبل اشخاصاً يتصفون بالثراء، ولاسيما في عهد اللؤلؤ، غير ان أولئك الأشخاص كانوا معدودين ولم يكونوا يشكلون فئة

اجتماعية، وتتألف هذهِ الفئة من رجال الأعمال والمقاولين والتجارة وملاك العقارات، والذين يمثلون البورجوازية الوطنية ومعظمهم من عائلة آل ثاني، وقد ساعد على نموها حركة التنمية والتعمير في قطر، وظهور الأسواق التجارية الكبرى وانبثاق مؤسسات العمل الوسيطة. والحق فان نمو هذهِ الفئة وازدياد سطانها ظاهرة مضرة بالمجتمع، وذلك لانها تحاول ان تفرض سيطرتها على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في قطر وتوجهها بما يخدم مصلحتها، كما ان العديد من افرادها يلجأون إلى الأساليب غير الطبيعية مثل الاحتكار لتحقيق الثراء ضاربين بالمصلحة الوطنية في عرض الحائط(٤٧).

٢- **ظهور الفئات الوسطى :** يُعد الموظفين أهم شريحة في الفئة الوسطى، وفئة الموظفين فئة جديدة ظهرت بعد تبوأ علي بن عبد الله آل ثاني الحكم، فقبل هذا العهد لم يكن هناك حكومات بالمعنى الصحيح، ومن ثم فلم يكن هناك سوى أفراد قلائل يتولون مهمة حماية الأمن ومعاونة الحاكم في إدارة شؤون إمارته، وقد اقتضى ظهور الدولة الجديدة تطور مؤسساتها الإدارية تطوراً عظيماً ونمو عدد موظفيها نمواً كبيراً بسبب اقبال المواطن القطري على الوظيفة لثبات مردودها المالي. كما تتكون هذهِ الفئة من التجار الصغار من مجتمع ما قبل النفط، ان هذهِ الفئة الجديدة ذات العدد الكبير بالقياس لمجموع المواطنين تؤدي دوراً هاماً في تطوير المجتمع، فالعديد من افرادها يتمتعون بمستوى ثقافي مرتفع نتيجة للدراسة أو الاحتكاك مع الموظفين الوافدين، وكذلك فهم من أكثر أفراد المجتمع استعداداً لتغيير نمط حياته التقليدية ولتقبل الأفكار الجديدة والأساليب الحضارية الحديثة في الحياة وتقع على عاتقهم مسؤولية كبيرة فيما يشهده المجتمع من تحولات، ولاسيما وان الوعي السياسي والاجتماعي قد تغلغل في نفوس الشباب منهم، ومن سلبيات هذهِ الفئة ولاسيما الموظفين منهم شعور بعضهم بانهم غير ملزمين بالعمل الجاد لأن رواتبهم ما هي سوى حقوقهم في واردات النفط، فضلاً عن فرديتهم واستغلاليتهم الشديدة التي ورثوها عن نظامهم القبلي والتي تجعلهم عاجزين عن استيعاب فكرة تسلسل الأهمية حسب المركز الوظيفي(٤٨).

٣- **الفئة العاملة :** لقد نشأت هذهِ الفئة مع تدفق النفط الذي ترافق مع تولي على بن عبد الله الحكم، واعتمدت في بداياتها الأولى على غواصي اللؤلؤ من القطريين الذين تضررت مهنتهم نتيجة لظهور اللؤلؤ الصناعي في اليابان، غير ان قطر سرعان ما اعتمدت بشكل كبير على الأيدي العاملة الأجنبية الذي أثر على التركيب البنائي للسكان وما ترتبط به، مما أدى إلى خلق وظائف ترتبط مباشرة في العمليات المختلفة لصناعة النفط (استكشاف، إنتاج، تكرير) وتوظيف غير مباشر عن طريق توفير السلع والخدمات الصناعية (زراعة، توفير غذاء، خدمات فنية) . ويبدو ان هذهِ الفئة ساهمت بفعالية في تنمية الإمارة وتطورها، وقد تنامى وعيها الفكري والسياسي نتيجة اختلاطها مع العمالة العربية والأجنبية(٤٩).

التعليم:

مما لا شك فيه، ان التعليم بطبيعته يؤدي إلى تغير كبير في السلوك والعادات والتقاليد الاجتماعية التقليدية السائدة في المجتمع، وهو يساعد على توسيع أفق الإنسان ونظره بحيث تتعدى تلك الحدود الضيقة بالأسرة أو القرية وتشمل روابط أعمق وأوسع كالوطن والأمة العربية على حد سواء.

لم يكن في قطر قبل عام ١٩٤٩ أي مدرسة نظامية بل كان التعليم يسير على نظام الكتّاب المعروف يقوم به شيخ الكتاب ويدعى (مطوع)، كما ان هناك نوع آخر من التعليم

يقوم في المساجد وفي بيوت خاصة من الناس وكله كان مقتصراً على تعليم القرآن الكريم وأمور الدين وتدريس القراءة والكتابة وشيء من الحساب قليل. ظهر التعليم الحديث في قطر في عهد الشيخ علي آل ثاني، إذ شيدت أول مدرسة ابتدائية نظامية للبنين في قطر في العام الدراسي ١٩٥١-١٩٥٢، وكانت تضم (٢٤) تلميذ و(٦) معلمين، في حين ارتفع عدد المدارس الابتدائية في العام الدراسي (١٩٦٠-١٩٦١) إلى (٤٠) مدرسة ابتدائية تضم (٣٨٢٢) تلميذ يقوم بتدريسهم (٢٨٠) معلم ومدرس. اما أول مدرسة ابتدائية للبنات فقد انشئت عام (١٩٥٥-١٩٥٦) وكانت تضم (٥٠) تلميذه تدرسهن معلمة واحد فقط، وقد ازداد عدد مدارس البنات في العام الدراسي (١٩٦٠-١٩٦١) لتصل إلى (٢٠) مدرسة ابتدائية للبنات تضم قرابة (٢٠٠٠) تلميذة تقوم بتدريسهن (١٣٤) مدرسة، ومدة الدراسة الابتدائية ست سنوات، اما المرحلة الاعدادية، فمدتها ثلاث سنوات، والدراسة الثانوية ثلاث سنوات، وعلى أية حال، كانت توجد مدرسة ثانوية واحدة في الدوحة، وفي عام (١٩٥٩-١٩٦٠) تخرجت الدفعة الأولى من المدرسة الثانوية وضمت طلاباً عرب، اما المدرسة الصناعية التي افتتحت في عام (١٩٥٥-١٩٥٦) فقد كان عدد طلابها (١٣) طالباً يقوم بتدريسهم (٣) مدربين، وتضم أقسام النجارة والسيارات والديزل والحدادة واللحام والبرادة والخراطة وقسماً خاصاً للبناء، اما المعهد الديني فقد افتتح عام١٩٦٠، ويضم (٢٥) طالباً يقوم بتدريسهم (٥) من الأساتذة[٥٠]. أما التعليم المسائي، فقد ابتدأ عام(١٩٥٤-١٩٥٥) بافتتاح مركز في الدوحة لغرض محو الأمية. والجدول رقم (١) يبين عدد التلميذات وعدد المدارس للأعوام ١٩٥٥-١٩٦٠[٥١].

السنة	عدد التلميذات	عدد المعلمات	عدد المدارس
١٩٥٥	٥٠	١	١
١٩٥٦	١٢٢	٤	١
١٩٥٧	٤٢١	١٤	٢
١٩٥٨	٥٦٢	٢٦	٥
١٩٥٩	١٤٦٧	٩١	١١
١٩٦٠	١٩٨٦	١٣٥	٢٠

والراجح ان تطور نظام التربية والتعليم حصل بعد عام ١٩٥٦ حين تشكلت وزارة المعارف لأول مرة وتولاها الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني فكان أول وزير للمعارف، لتأخذ الوزارة على عاتقها نشر التعليم على وفق الأسس الحديثة، ثم أصبح الشيخ قاسم بن حمد آل ثاني وزيراً للتعليم، ثم أخذ التعليم ينتظم ويتوسع فوضع منهج دراسي حددت بموجبه المراحل التعليمية. والجدول رقم (٢) يبين أعداد الطالبات والمعلمات والمعلمين والمدارس للأعوام (١٩٥١-١٩٥٢) لغاية (١٩٦٠-١٩٦١)[٥٢].

السنة	عدد الطلاب	عدد المعلمين والمدرسين	عدد المدارس
١٩٥٢/٥١	٢٤٠	٦	١
١٩٥٣/٥٢	٣٢٠	١٠	٢
١٩٥٤/٥٣	٤٥٧	١٦	٢
١٩٥٥/٥٤	٥٦٠	٢٦	٤
١٩٥٦/٥٥	١٠٥٠	٤٦	١٦
١٩٥٧/٥٦	١٥١٠	٨٠	١٧

١٩٥٨/٥٧	٢٣٣٠	١١٩	٢٤
١٩٥٩/٥٨	٢٩٨٧	١٨٩	٣٠
١٩٦٠/٥٩	٤٦٦٧	٣٧٧	٣٨
١٩٦١/٦٠	٥٦٩٥	٤٩٤	٦٠

ان مطالعة متأنية للجدولين اعلاه تبين لنا المراد تقديم التعليم من جميع النواحي من حيث اعداد الطلاب والمعلمين والمدارس.

ولرفد عملية التعليم بالمعلومات فقد اهتمت قطر في المكتبات، ففي قطر مكتبتان عامتان، وفي العام الدراسي(١٩٥٦-١٩٥٧) انشئت نواة مكتبة المعارف العامة، وتبلغ ميزانيتها عام(١٩٦٠-١٩٦١) حوالي (٧٥) ألف روبية، وهي تضم (١٥) ألف كتاب، بما في ذلك مكتبات المدارس الفرعية، وتوجد في قطر(١٨) مكتبة مدرسية تتراوح أعداد الكتب فيها بين (١٠٠-٢٥٠٠) كتاب، ولابد من الإشارة إلى ان الشيخ علي بن عبد الله انشأ على نفقته الخاصة مكتبة وجلب لها انفس الكتب ورصد لها ميزانية خاصة، وفيها انفس المخطوطات المطعمة بالذهب ومجموعة أثرية من القرآن الكريم مكتوبة بماء الذهب[٥٤] .

اما ميزانية المعارف فقد تطورت في قطر تطوراً سريعاً يدل على مقدار التقدم في ميادين نشر التعليم والثقافة بين أهل قطر، ففي حين كانت الميزانية في العام الدراسي (١٩٥٥-١٩٥٦) لم تتجاوز (١) بالمائة من ميزانية الحكومة، اصبحت في عام (١٩٦٠/١٩٦١) قرابة (٦) بالمائة من ميزانية الحكومة والجدول رقم (٣) يوضح ميزانية التربية والتعليم بين الأعوام ١٩٥٧-١٩٦٠ (بالمليون ريال)[٥٥].

السنة	الميزانية
١٩٥٧	٦٤٣٦٠٠٠
١٩٥٨	١٣٤٢٠٠٠٠
١٩٥٩	١٦٣٩٠١٠٠
١٩٦٠	٢٥٨٨١٤٢٩

ان الزيادة الكبيرة التي نلتمسها في الجدول أعلاه ترسم لنا صورة زاهية لبُعد نظر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وزير المعارف حينذاك الذي اعتقد على ما يبدو ان التعليم سوف يساعد في عملية تنظيم المجتمع ومعالجة مشاكلة ومساعدة المؤسسات السياسية على وضع أفضل الصيغ لتخطيط أوسع واشمل لمصلحة الأنسان والمجتمع.

ولما لم يكن وقتذاك تعليم جامعي ارسلت قطر بعثات إلى مصر وبريطانيا وصل عدد الدارسين فيها في العام الدراسي(١٩٦٠-١٩٦١) إلى (١٠) طلاب[٥٦].

اما فلسفة التعليم في قطر فقد حددت اللوائح الأساسية لمعارفها وهي: **"تكوين جيل مؤمن بالله، ومقترن بالإسلام، متمسك بتعاليمه، مخلص لوطنه وعروبته، مشرب بروح الحق والخير والعدالة، فكامل النماء بروحه وجسده وعقله ووجدانه، مزود بروح النضال والعمل من أجل نفسه وامنه ودينه والإنسانية جمعاء"**[٥٧].

مما لا شك فيه ان الجوانب المتنوعة في التعليم في قطر، قد تقدمت بصورة كبيرة في عهد الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني، وكانت النتائج جيدة ومؤثرة[٥٨].

نستخلص ما تقدم، لا يمكن ان يكون هناك أدنى شك للتقدم الكبير الذي حدث، لاسيما في مدة حكم الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني وكانت النتائج جيدة ومؤثرة. ويمكن ان نعزو التطور الثقافي الذي حصل للمجتمع القطري إلى اهتمام الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وزير المعارف بالمؤسسات التربوية.

الصحة:

كانت الأحوال الصحية في قطر عام ١٩٤٩، سيئة ومتخلفة ويرجع ذلك إلى حالة الفقر السائدة وقساوة المناخ فضلاً عن الأمراض التي كانت منتشرة على نطاق واسع ولاسيما مرض الملاريا والسل الرئوي والديزانتري والتراخوما وكانت المستشفيات الوحيدة الموجودة في ذلك الوقت في الخليج العربي هي العائدة إلى البعثة الأمريكية في كل من الكويت والبحرين ومسقط، وكانت مجهزة تجهيزاً حديثاً بالمعدات الطبية اللازمة فضلاً عن ملاكها الطبي، وكان المرضى الأغنياء يذهبون للعراق للعلاج(٥٩)، ومهما يكن الأمر، فان أول مستشفى في قطر بُنِّي في عام ١٩٤٣ وسميَّ مستشفى الدوحة، ويبدو ان عدد المراكز الصحية والمستشفيات كانت غير كافية لسد احتياجات السكان، فظلت الأحوال الصحية متأخرة طوال النصف الأول من القرن العشرين، إذ لم يكن قبل عام ١٩٤٥ سوى عيادة طبية واحدة، فيها طبيب واحد فقط، غير ان الأوضاع تغيرت بسرعة بعد تولي الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني الإمارة ولاسيما بعد إنتاج النفط عام١٩٤٩، وبدأت ايراداته تشكل مورداً مادياً كبيراً، استخدم جزء منه في توفير الخدمات الصحية وبناء المستشفيات وتوفير اللوازم، ومن أجل توفير الخدمات الطبية لجميع السكان، ومنهم الوافدون وحماية الإنسان والمجتمع، توسعت الخدمات الصحية(٦٠)، وفي عام ١٩٥٣ تم افتتاح اول عيادة لطب الأسنان والحقت بمستشفى الدوحة القديم، كما انشأت دائرة الصحة العامة للإشراف على الخدمات الصحية. فانشئ العديد من المستشفيات الحديثة المزودة بافضل الأجهزة الطبية واحدثها، وانشأت الصيدليات ومذاخر الأدوية فبلغ عدد المستشفيات في الدوحة وحدها أربعاً تشرف عليها دائرة الخدمات الطبية، وهي مستشفى الرميلة العام الذي بني عام١٩٥٧. وكان يضم أقسام الجراحة والأمراض الباطنية وأمراض الأطفال ويتسع لنحو (١٢٠) سرير، في حين خصص مستشفى الدوحة لعلاج حالات أمراض النساء والولادة والتدرن الرئوي والأمراض المزمنة والعقلية، وفي عام ١٩٥٨ تم افتتاح الصحة المدرسية، وفي عام ١٩٥٩ افتتح مستشفى النساء والولادة بسعة (٨٠) سرير، فضلاً عن ذلك تقوم شركات النفط العاملة في قطر بتأسيس بعض المستشفيات وتوفير الخدمات الطبية للعاملين لديها، فقد قامت شركة نفط قطر ببناء مستشفى في مدينة ام سعيد الصناعية يضم (٤٠) سرير وهو مزود بكافة الأجهزة الطبية الحديثة وافتتح عام١٩٥٧(٦١).

نستخلص مما تقدم، حجم التطور الذي شهدته الخدمات الصحية، بازدياد عدد المستشفيات والأطباء والصيادلة خلال المدة (١٩٤٩-١٩٦٠) كما تجلى التطور في زيادة عدد الأسرة في المستشفيات وتوفير الملاكات الوسطية الضرورية للخدمات الطبية.

الامتيازات النفطية في عهد الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني:

تقدمت شركة النفط (الانكلو-فارسية) بطلب للحكومة البريطانية للسماح لها باجراء كشف أولي في قطر في تشرين الأول١٩٢٥، واجابت الحكومة البريطانية بالموافقة في كانون الأول من العام نفسه، وفي ضوء ذلك حصل مندوبو الشركة على تعهد من الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني في آذار ١٩٢٦ بأن لا يمنح طرفاً آخر حق التنقيب في المشيخة لمدة (١٨) شهراً، غير ان المهلة انتهت دون نتائج عملية تذكر(٦٢).

وبدأت مباحثات جديدة في آب عام ١٩٣٢ بين شارلز كلارك مايلز مندوب شركة النفط الانكلو- فارسية والشيخ عبد الله انتهت في (٢٥ آب١٩٣٢) باتفاق نص على تجديد اتفاقية ١٩٢٦ ومنحت الشركة مدة سنتين للقيام بالمسح الجيولوجي في اراضي قطر، وتم الاتفاق على ان تقوم الشركة بدفع مبلغ (١٥٠٠) روبية هندية للشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني حاكم قطر، وتعهد الشيخ من جانبه بعدم منح امتياز لأية جهة أخرى، وابلغ المقيم

السياسي البريطاني في قطر في (١ أيلول١٩٣٢) بالموافقة الرسمية للحكومة البريطانية على الاتفاقية المبرمة بينه وبين شركة النفط الانكلو- فارسية نيابة عن شركة نفط العراق[٦٣].

وفي عام ١٩٣٣ عقدت اجتماعات عديدة بين موظفي مكتب الهند ووزارة الخارجية في لندن، شارك فيها ممثل شركة النفط الانلكو- فارسية، إذ حاول ممثل الشركة الحصول على امتياز طويل الأمد لوجود شركات أمريكية تسعى للحصول على الامتياز لذا وافقت الحكومة البريطانية على استمرار التفاوض مع الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني[٦٤].

ولكي تتواصل العلاقات بين الطرفين طلب الوكيل السياسي في البحرين الكولونيل لوخ Loch في آذار ١٩٣٣ من المقيم السياسي في بوشهر ان يأذن له بزيارة دورية لقطر حتى يوثق العلاقات الودية مع الشيخ عبد الله بن قاسم ولمتابعة أعمال المسح الجيولوجي للتنقيب عن النفط، فضلاً عن ذلك أراد أن يضفي على زيارته جو مهيب عن طريق ذهابه إلى قطر على ظهر سفينة حربية. وفي الوقت نفسه قدِمَّ جيشلوم مندوب شركة النفط (الانكلو- فارسية) إلى قطر للتفاوض مع الشيخ عبد الله حول بنود الاتفاقية ، غير ان موقف الشيخ كان غير مشجع لاسيما وان الحدود السعودية لم تُحدَّد بعد فضلاً عن خشيته من انتقام ابن سعود الذي نصحه بمنح الامتياز لشركة نفط كاليفورنيا[٦٥] والراجح، ان المنافسة الأمريكية البريطانية احتدمت إلى درجة دفعت بريطانيا إلى ايفاد المستر (فاول) المقيم السياسي البريطاني في الخليج والوكيل السياسي البريطاني في البحرين لمقابلة شيخ قطر في (٩آذار١٩٣٤)، الذي كان راغباً في منح امتياز نفط بلاده للأمريكيين بسبب أفضلية عروضهم من ناحية واستجابة لنصائح ابن سعود له من ناحية أخرى[٦٦].

وعلى أية حال، أدت الضغوط البريطانية التي كانت تخشى منافسة الشركات الأمريكية على الامتيازات إلى موافقة ا لشيخ وفرض شروطاً على شركة النفط الانكلو- فارسية، إذ طلب ان يكون مسؤولاً عن النظر في المسائل القانونية التي تنشأ بين رعاياه وبين موظفي الشركة، وينبغي ان تلتزم الشركة بتزويده بالسلاح لحماية أعمالهم وان يتم تسوية النزاعات بينه وبين الشركة عن طريق هيأة دولية للتحكيم وليس عن طريق المقيم السياسي. كما طلب الشيخ عبد الله ان تمنحه بريطانيا الحماية ضد أي عدوان عبر الحدود الجنوبية والشرقية[٦٧] الذي قد تشنه القبائل الرحل والاعتراف بالشيخ حمد بن عبد الله ولياً للعهد[٦٨]. وتم توقيع معاهدة الحماية في (١١آيار١٩٣٥) بين بريطانيا وقطر، وفي (١٧آيار١٩٣٥) عقدت اتفاقية الامتياز بين الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني حاكم قطر وتشارلز كلارك مايلز مندوب شركة (النفط الانكلو- فارسية)[٦٩].

شمل الامتياز الذي حددت مدته بـ(٧٥) عاماً أراضي قطر كلها على ان تدفع الشركة للشيخ عبد الله عند التوقيع (٤) آلاف روبية وبدل ايجار سنوي قدره (١٥٠) ألف روبية في نهاية كل سنة يتضاعف بعد خمس سنوات[٧٠]، وبهذا تمكن الشيخ عبد الله ان يحصل على الحماية البريطانية ضد أي غزو محتمل من البر لاسيما من جانب اتباع ابن سعود[٧١]، كما ان هذهِ المعاهدة جعلت أي تحرك من جانب المعارضين لحكم الشيخ عبد الله من عائلة آل ثاني غير ممكنة ومصيرها الاخفاق التام، وهكذا تمكن الشيخ عبد الله من تأمين الاستقرار لحكمه من الخارج والداخل.

وفي عام ١٩٣٩ حفرت بئر تجريبية في منطقة دخان بالقرب من الساحل قبالة البحرين، وفي (كانون الثاني١٩٤٠) عثر على النفط في البئر على عمق (٥٦٨٥) قدماً، وبلغ معدل إنتاجه (٥٠٠٠) برميل يومياً، وتوالت الأعمال وحفر بئران آخران، غير ان

عمليات البحث والتنقيب توقفت عام ١٩٤٢ بسبب الحرب العالمية الثانية، واغلقت الأبار الثلاثة وتم التوقف بناءً على اتفاق بين الطرفين، الشيخ عبد الله والمعتمد السياسي البريطاني في البحرين في (٢٦ أيلول١٩٤٣) ، إلى ان استؤنف عام ١٩٤٧، وما انتهى عام ١٩٤٩ حتى كان قد انجز حفر تسع آبار وبلغ إنتاج قطر في ذلك العام (٣٨٧) طن[٧٢].

وفي (٨ حزيران ١٩٤٩) منح الشيخ عبد الله امتيازاً في المناطق المغمورة بمياه البحر التابعة لقطر لشركة سوبريور للنفط الأمريكية Superior Oil Compamy وشاركت شركة التعدين والاستثمار المركزية الأمريكية التي شكلت شركة النفط البحرية العالمية (انترناشنال اوشين اويل كومباني) وكانت مدة الامتياز (٦٥) عاماً وضمنت لها الحق الوحيد في عمليات التنقيب وتصفية وبيع النفط المستخرج من تحت مياه الخليج العربي في المياه الاقليمية لقطر[٧٣].

مما لا شك فيه ان منح الشيخ عبد الله بن قاسم لهذا الامتياز، اثار امتعاض شركة نفط قطر المحدودة (شركة نفط العراق) سابقاً واحتجاجها على أساس ان المنطقة تخضع لامتيازها وطالبت بعرض الموضوع على التحكيم حسب نصوص اتفاقية امتياز ١٩٣٥، ووفقاً للبند (١٦) من اتفاقية الامتياز، طالبت شركة نفط قطر تعيين لجنة تحكيم، وفي آب ١٩٤٩ عينت الشركة السير والترتيرنر مونكتون Walter Turner Monckton حكماً عنها، وعين الشيخ عبد الله نورمان روي فوكس اندروز Norman Roy Fox Andrews حكماً عنه غير انه عدل بعد ذلك واختار ولده الشيخ علي بدلاً من اندروز، وفي كانون الأول ١٩٤٩ اختار المحكمان حكماً ثالثاً هو اللورد رادكليف Radcliffe ، تم اجتماع المحكمين الثلاثة في الدوحة بين المدة (٩-١٥) كانون الأول١٩٥٠. بعد الاجتماع قرر اللورد رادكليف ومونكتون السفر إلى لندن ومن ثم أصدرت اللجنة حكماً تضمن النقاط التالية:

١- امتياز تطوير النفط يشمل الجزر التي يحكمها الشيخ في التاريخ الذي وقع فيه الامتياز سواء ظهرت على المصور الجغرافي بعقد الامتياز ام لم تظهر.

٢- يشمل الامتياز سطح الأرض وما في جوف البر والبحر من المياه الاقليمية لأراضي دولة قطر وجزرها التابعة لها.

٣- لا يشمل الامتياز سطح الأرض المغمورة بالمياه Seabed أو ما في جوف الأرض الواقعة في البحار العميقة للخليج العربي المحاذية للأراضي الأقليمية في قطر[٧٤].

وبدأت شركة النفط البحرية العالمية التنقيب عن النفط في قاع البحر لكنها لم تعثر على تكوينات أرضية مشجعة وتخلت عن الامتياز وما ان انسحبت شركة(سوبر يور)، حتى قدمت الشركات الأمريكية عروضها كذلك فعلت الشركات البريطانية[٧٥].

وفي (٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٢) حصلت شركة شل للتنقيب فيما وراء البحار، وهي شركة متفرعة من شركة رويال دوتش شل Royal Dutch Shell التي تساهم فيها كل من بريطانيا وهولندا بنسبة ٤٠-٦٠% لكل منهما على التوالي، بعد ان تخلت شركة سوبريور عنه، اما مدة الامتياز فهي (٧٥) عاماً ومساحة الامتياز تشمل المناطق المغمورة أو الجرف القاري لدولة قطر مما يعني مساحة تبلغ (١٠) آلاف كم٢، وان تتقاسم الشركة مع الشيخ الارباح مناصفة وقد بدأت اعمالها الاستكشافية في عام ١٩٥٣[٧٦].

وفي (١ أيلول ١٩٥٢) وقعت اتفاقية جديدة مع شركة نفط قطر، وبموجب هذه الاتفاقيات حصلت قطر على (٥٠) بالمائة من ارباح تصدير النفط. ومنذ مباشرة شركة

قطر بالإنتاج عام ١٩٤٩، تزايد إنتاج النفط بصورة مطردة لاسيما بعد انقطاع ضخ النفط الإيراني بعد التأميم عام ١٩٥١ والجدول رقم (٤) الآتي يبين إنتاج النفط اليومي والسنوي والإجمالي والمتركم[٧٧].

السنة	المعدل اليومي آلاف البراميل	إجمالي السنة ملايين البراميل	الإجمالي المتراكم ملايين البراميل
١٩٤٩	٢	٠.٧٢٠	٠.٧٢٠
١٩٥٠	٢٤	١٢.٢٦٨	١٢.٩٩٨
١٩٥١	٤٩.٣	١٨.٠٠٩	٣١.٠٠٧
١٩٥٢	٦٩.٢	٢٥.٢٥٥	٥٦.٢٦٢
١٩٥٣	٨٥	٣١.٠٢٥	٨٧.٢٨٧
١٩٥٤	٩٩.٩	٣٦.٤٥٠	١٢٧.٧٣٧
١٩٥٥	١١٥	٤١.٩٨٣	١٦٥.٧٢١
١٩٥٦	١٢٤.٢	٤٥.٣٤٥	٢١١.٠٦٥
١٩٥٧	١٣٩.٥	٥٠.٥٥٨	٢٦١.٦٢٣
١٩٥٨	١٧٤	٦٣.٩١٠	٣٢٥.٥٣٣
١٩٥٩	١٦٨	٦٢.١٩٧	٣٨٧.٧٣٠
١٩٦٠	١٧٢	٦٣.٩٠٨	٤٥١.٦٣٨

وتبعاً لزيادة الإنتاج تزايدت ايرادات الحكومة من النفط والجدول رقم (٥) التالي يبين ايرادات النفط في قطر ١٩٤٩-١٩٦٠ [مليون دولار][٧٨].

١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
١	١.١	٤	١٠	١٨	٣٠	٣٥	٣٦	٤٥	٦١	٥٣	٥٤

والجدول رقم (٦) التالي يوضح صادرات النفط من عام ١٩٤٩-١٩٦٠ بالطن الطولي [الطن الطولي بالإنكليزي= ١.٠١٦٠٥ طن متري][٧٩]

السنة	اجمالي صادرات النفط بالطن الطولي	عدد الناقلات
١٩٤٩	١٥٤٣٣	٠.١
١٩٥٠	١٥٣٦٤٢٠	١٠٦
١٩٥١	٢٢٤٦٥٢٢	١٤٩
١٩٥٢	٣٢٢٢٦٧٠	٢١٢
١٩٥٣	٣٩٢٠١١٤	٢٦١
١٩٥٤	٤٥٤٦٥٧٦	٢٦٤
١٩٥٥	٥٢٦٤٠٢٢	٢٧٨
١٩٥٦	٥٦٦٥٦٨٠	٢٨٩
١٩٥٧	٦٤٨٨٣٥٢	٣٠٨
١٩٥٨	٨٠٥٥١٤٥	٣٨٣
١٩٥٩	٧٨٥٧٦٣٠	٣١٧
١٩٦٠	٧٩٧٧٩١٥	٣٤٥

الاطار القانوني لقطر في ظل الحماية البريطانية في عهد الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني:

تعترف الحكومة البريطانية على العموم بسيادة الحكام المحليين في الدول المحمية، وتحتفظ باستقلالهم على الأقل فيما يتعلق بإدارة حكوماتهم ويمارس التاج البريطاني العلاقات الخارجية لهذهِ الدول وفقاً للاتفاقات حيث تختلف سلطات التاج فيها وفق ظروف كل دولة، في حين تستحوذ بريطانيا على جميع حقوق السيادة بالنسبة للمحمية، وان بقى اقليمها دون ضمه إلى بريطانيا، فان في الدولة المحمية تبقى سيادتها على يد حكامها وتستمد بريطانيا حقوق إدارة علاقاتها الدولية والداخلية من المعاهدات المعقودة معها، وبصفة عامة ان الدول المحمية مستقلة داخلياً لكن علاقاتها الخارجية فقط اسندت إلى بريطانيا(٨٠).

لقد منعت معاهدة قطر مع بريطانيا في (١١ أيار ١٩٣٥) قطر من إقامة علاقات مع أية دولة أجنبية دون موافقة بريطانيا، وقد بذلت الولايات المتحدة مجهودات للاتصال بقطر والحصول على امتيازات نفطية لشركاتها وحينما ابدى القنصل الامريكي في الظهران رغبته في زيارة قطر عام ١٩٤٤ اعترض المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي على ذلك بشدة(٨١).

ويمكن رسمياً تحديد بداية الاختصاص الأقليمي البريطاني في قطر وفق معاهدة (١١ أيار ١٩٣٥) حيث يتضح ان الإمارة ليست متمتعة بالسلطة الكاملة الشاملة. إذ تنازع فيها بريطانيا من حيث الشمول والكمال بمقتضى اتفاقات لاحقة بهذا الخصوص لأن إمارة قطر كانت محرومة من حق ابرام المعاهدات بموجب اتفاقها مع بريطانيا الا بموافقة مسبقة منها. وعلى الرغم من ان الإدارة في الداخل قد تركت القطريين مع وجود مستشاريين بريطانيين، فان العلاقات الخارجية لقطر أعطت بريطانيا الحق في تمثيلها مع الدول الأجنبية وفي المحافل والمنظمات الدولية مما جعل ذلك قطر دولة ناقصة السيادة، والمعروف ان ذلك لا يخرج في اطار نظام الحماية الاستعمارية سواء أكان في قطر أم خارجها، وعلى هذا الأساس بقيت منقوصة السيادة(٨٢).

والراجح ان قطر دولة مستقلة ذات علاقات تعاهدية مع الحكومة البريطانية وتخضع لحماية بريطانيا، أي ان الأساس القانوني للعلاقات مع بريطانيا وقطر يضع إمارة قطر تحت الحماية البريطانية. اما من ناحية التوقيع والتصديق والتسجيل للاتفاقيات التي ابرمتها بريطانيا مع قطر. فيرى البعض ان الوضع القانوني لقطر لا يمكن تحديده قانوناً، إذ ان قطر لم تكن في حكم الدول ولا يمكن بأي حال تطبيق اصطلاح الدول المحمية على قطر على الرغم من ان بريطانيا تحرص على ذلك الاسم رسمياً وتعترف على انها دولة مستقلة في علاقات تعاهدية لاسيما مع الحكومة البريطانية، وان هذهِ الاتفاقات تضعها تحت الحماية، ومن الناحية العملية حرصت بريطانيا على تمييع الوضع القانوني لقطر واحاطته بالغموض والتعقيد حتى تضمن لسياستها مرونة في مواجهة التطورات السياسية. وأهم نقطة كانت تؤيدها بريطانيا هي سيادة شيخ قطر في ظل الحماية حيث احتفظ باستقلاله على الأقل فيما يتعلق بإدارة حكومته وتمارس بريطانيا العلاقات الخارجية لقطر. ويرى بعض القانونيين احتفاظ قطر بشخصيتها الدولية في القانون الدولي، رغم ان قطر لم تصل إلى مرتبة الشخصية الدولية الكاملة(٨٣).

وفيما يتعلق بالشؤون الداخلية فقد تمحور أسلوب الحكم غير المباشر على ان يتولى رئاسة الإدارات قطريون وكان للحاكم مستشار بريطاني يقدم له رغبات الحكومة البريطانية على شكل نصائح ينبغي تنفيذها. وفي مجال التشريع كان حاكم قطر يصدر القرارات ثم تحدد السلطات البريطانية ما يطبق منها(٨٤).

الخاتمة :

تزامن تبوأ الشيخ علي بن عبد الله تصدير النفط القطري بكميات تجارية، مما أحدث تغييرات على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية. على المستوى الاقتصادي توسعت الزراعة وتطورت الصناعة وازدهرت التجارة. اما التغيرات الاجتماعية فتمثلت بظهور فئات جديدة في المجتمع القطري ابرزها فئة البورجوازية الوطنية، التي يتكون أغلبها من رجال الأعمال والمقاولين والمساهمين وأغلبهم من عائلة آل ثاني، كما ظهرت الفئة الوسطى التي ينتمي لها الموظفون في حين تبلورت فئة عمالية قدر لها ان تلعب دوراً هاماً في نهضة قطر، وعلى الرغم من ان أغلبية العمال من المهاجرين الأجانب، فقد اثبت الشعب القطري عروبته في مواقفه القومية من أحداث الخمسينيات من القرن العشرين التي عصفت ببعض الدول العربية.

ان مدة حكم الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني خلت من وجود أي تنظيمات سياسية أو خطوات دستورية يمكن اتخاذها نقطة ارتكاز لتنظيم دستوري على نحو ما حدث في بعض المجتمعات المجاورة، فقد كان هذا امراً طبيعياً بحكم حداثة بناء المجتمع، وان بقى التقليد راسخاً فيما يتعلق بعلاقة الحاكم بمواطنيه في صورة تجسد الشورى عبر سياسة الباب المفتوح لديوان الحاكم، حيث دأب الشيخ علي بن عبد الله على تخصيص ثلاث جلسات يومياً في قصره لاستقبال المواطنين بصورة مباشرة والاستماع إلى آرائهم والفصل في شكاواهم، إذ يمكن القول ان التنظيم الإداري في هذه المدة كان له الأولوية ومحل الاهتمام الجوهري ليتوافق مع الوثبة الجديدة، ولم يكن هناك أي تنظيم سياسي نظراً لعدم الحاجة إليه يومذاك، إذ كان الانصراف منصباً على البناء والتحديث فضلاً عن قلة عدد السكان وقلة المدارس وقتذاك، كما لم توجد بعثات للدراسة الجامعية التي لم تبدأ الا في أواخر العقد الخامس.

Abstract

Internal developments in Qatar during the reign of Sheikh Ali bin Abdullah Al Thani 1949-1960

By Abdullah Hamid Atabi

And Emtsal Kazem

Sheikh Ali was born in Qatar in 1894, and his rule extended for more than eleven years (20 August 1949 - 24 October 1960), and died (31 August 1974). He holds the British K.B.E Medal, which entitles him to the title of Sir, grew up scientific, he went to study from a young age, and studied by the elders of his time and by the scientists who came to Qatar and was tasting literature and poetry, and his office is not without jurists and writers.

As for the lineage is Ali bin Abdullah bin Qasim bin Mohammed bin Thani bin Mohammed bin Thamir bin Ali, and the origin of the Al Thani family to the tribe of Al-Wahba, which includes Al-Maadad bin Zakher, and these belong to the tribe of Bani Tamim bin Murr bin Ad bin bin Tabkha bin Elias bin Mudar bin Nizar bin Maad bin Adnan.

الهوامش:

(١) مصطفى مراد الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها (بيروت، ١٩٦١)، ص١٩٢.
(٢) عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر١٨٦٨-١٩١٦ (الكويت، ١٩٧٥)، ص٢٣.
(٣) محمود شكري الآلوسي، تاريخ نجد (القاهرة، ١٣٤٧هـ)، ص٣٧.
(٤) لمزيد من التفاصيل عن هذهِ المعاهدة، ينظر:
J.C. Harewitz, Diplomacy in the Beare and Middle East (Princton, 1956), Vol.2., P.271.
(٥) أحمد العناني، المعالم الأساسية لتاريخ الخليج (الدوحة،١٩٨٤)، ص١٢٧.
(٦) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي١٩١٤-١٩٤٥ (القاهرة، ١٩٧٣)، ص٢٧١.
(7) The Midde East : Apolitical and Economic Surecey, 3d : Edition (London, 1958), P.138.
(٨) مصطفى مراد الدباغ، المصدر السابق، ص ص ١٨٩-١٩١.
(9) U.S. State Department Saudi Arabia Internal and Foreign Affair, Doc. No. 73, August 22, 1949, Film1, P.390.
(١٠) صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي (القاهرة، ١٩٧٢)، ص٧٣.
(11) Rose Marie Said Zahlan, The Creation of Qater Groom Helm (London, 1979), P.87.
(12) U.S, State Depertment Saudi Arabia Internal and Foreign Affair, Doc. No.249, August 21, 1949, Film 1, P.388.
(١٣) أمل الزياتي، البحرين ١٧٨٣-١٩٧٣ (بيروت، ١٩٧٣) ، ص١٣٥.
(١٤) محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها (الكويت، ١٩٨١)، ص١٠٣.
(١٥) المصدر نفسه، ص١٠٣.
(١٦) جورج لونزوسكي، البترول والدولة في الشرق الأوسط(بيروت، ١٩٦١)، ص٣٥٤.
(١٧) حميد عبد حمادي ضاحي الدليمي، التطورات الداخلية في قطر ١٩٤٩-١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص٤٣.
(١٨) مصطفى مراد الدباغ، المصدر السابق، ص٥٥.
(19) John Morlowe, The Gulf Persian in the Twentieth Cetury (London, 1962), P.183.
(٢٠) مصطفى مراد الدباغ، المصدر السابق، ص١٩٦.
(21) Philip Hiro, Lnide The Middle East (London,1982), P.15.
(22) J.C. Harewitz, The Persian Gulf After Iran's Revloution (New York, 1979), P.120.
(23) I bid, P.120.
(٢٤) نجلاء مزهر فلحي الساعدي، التطورات السياسية والاقتصادية في قطر ١٩١٤-١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠٠١، ص٧٧.
(٢٥) زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث (بيروت، ١٩٧٥)، ص٦٩.
(٢٦) هارفي أوكونور، الأزمة العالمية في البترول (القاهرة، ١٩٦٧)، ص٤٤٤.
(٢٧) حميد عبد حمادي ضاحي الدليمي، المصدر السابق، ص٤٦.
(٢٨) عبد الوهاب العسكري، إمارة قطر (بغداد، ١٩٦٨)، ص٢٥.
(٢٩) المصدر نفسه، ص٢٥.
(٣٠) مصطفى مراد الدباغ، المصدر السابق، ص٧٣.
(٣١) عبد الوهاب العسكري، المصدر السابق، ص٣١.
(٣٢) وزارة الإعلام- إدارة المطبوعات والنشر، تطور القطاع الصناعي في دولة قطر (الدوحة، ١٩٨٣)، ص١٩.
(33) J.H.D. Belgrave, Welcome to Bahrian (London, 1965), P.171.
(٣٤) وزارة الإعلام، المصدر السابق، ص١٩.
(٣٥) حميد عبد حمادي ضاحي الدليمي، المصدر السابق، ص١٢٠-١٢١.
(٣٦) مصطفى مراد الدباغ، المصدر السابق، ص٦٦.
(٣٧) حميد عبد حمادي ضاحي الدليمي، المصدر السابق، ص١٢٩.
(٣٨) مصطفى مراد الدباغ، المصدر السابق، ص٦٩.
(٣٩) د. طارق شكر محمود ، اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط(اوبك)، (بغداد،١٩٧٩)، ص٤٧.
(٤٠) وزارة الإعلام، المصدر السابق، ص٢٧.
(٤١) مصطفى مراد الدباغ، المصدر السابق، ص٦٣.

(٤٢) المصدر نفسه، ص٦٩-٧٠.
(٤٣) د. جهينه سلطان سيف العيسى، النفط وتأثيره على المجتمع القطري، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، الإنسان والمجتمع في الخليج العربي (بغداد، ١٩٧٩)، ص٤٥١.
(٤٤) مصطفى مراد الدباغ، المصدر السابق، ص١١٩.
(٤٥) د. جهينه سلطان سيف العيسى، المصدر السابق، ص٤٥١.
(٤٦) المصدر نفسه ، ص٤٥٢.
(٤٧) حميد عبد حمادي ضاحي الدليمي، المصدر السابق، ص١٨٥.
(٤٨) د. الصادق الساحلي، دور التنمية الاجتماعية في تطور المجتمع القطري، مركز دراسات الخليج العربي، المصدر السابق، ص ص٣٤٠-٣٤٤.
(٤٩) د. جهينه سلطان سيف العيسى، المصدر السابق، ص٤٥٢.
(٥٠) قدري قلعجي، الخليج العربي(دار الكاتب العربي، ١٩٦٥)، ص٦٦٣.
(٥١) وزارة المعارف، التقرير السنوي ١٩٦٤-١٩٦٥ (الدوحة، ١٩٦٥)، ص١٩٣.
(٥٢) تقرير وفد حكومة قطر في الدورة الرابعة عشر للجنة الثقافية التابعة لجامعة الدولة العربية في القاهرة في ٢١ كانون الثاني١٩٦١، مصطفى مراد الدباغ، المصدر السابق، ص ص٢٦٧-٢٨٣.
(٥٣) وزارة المعارف ، المصدر السابق، ص ص ١٤٧-١٩٣.
(٥٤) محمود بهجت سنان، تاريخ قطر العام (بغداد، ١٩٦٦)، ص١٨٩.
(٥٥) وزارة المعارف، المصدر السابق، ص ص ١٤٧-١٩٣.
(٥٦) مصطفى مراد الدباغ، المصدر السابق، ص٢٦٧-٢٨٣.
(٥٧) خالد العزي، الخليج العربي ماضيه وحاضره (بغداد، ١٩٧٢)، ص١٧٧.
(٥٨) د. الصادق الساحلي، المصدر السابق، ص ص ٣٤٠-٣٤٤.
(٥٩)بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج٢، (الكويت، ١٩٨٨)، ص٢٨٩.
(٦٠)حميد عبد ضاحي الدليمي، المصدر السابق، ص ١٧٨-١٧٩.
(٦١)محمود بهجت سنان، المصدر السابق، ص٢٢٥.
(٦٢)عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر ١٩١٦-١٩٤٩ (الكويت، ١٩٨٤)، ص١٧٧.
(63)Arabian Gulf Oil Concession 1911-1953, Atchive Edition (England, 1989), P.5.
(٦٤)أمين سعيد، الخليج العربي في ماضيه وحاضره (بيروت، د.ت، ص١٥٥).
(٦٥)د. طالب محمود وهيم، التنافس البريطاني- الأمريكي على نفط الخليج (بغداد، ١٩٨٢)، ص٢٩٢.
(٦٦)بدر الدين عباس الخصوصي، المصدر السابق، ص٢٨٦.
(٦٧)عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر ١٩١٦-١٩٤٩، ص٦٩.
(٦٨)غانم محمد صالح وخليل الكبيسي، الخليج العربي (بغداد، ١٩٨٤)، ص٨٤.
(٦٩)لمزيد من التفاصيل عن الاتفاقية والامتياز ينظر: مصطفى مراد الدباغ، المصدر السابق، ص ص٢١٤-٢٢٥.
(٧٠)طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص٣٠٢.
(٧١)لبيان الموقف السعودي ينظر : المصدر نفسه، ص ص ٣٠٣-٣١١.
(٧٢)نجلاء مزهر فلحي الساعدي، المصدر السابق، ص١٥٩.
(٧٣)المصدر نفسه، ص١٦١.
(٧٤)جورج لونزوسكي، المصدر السابق، ص١٥٧.
(٧٥)زاهية قدورة ، المصدر السابق، ص٩٠.
(٧٦)مصطفى مراد الدباغ، المصدر السابق، ص ص ٢٢٨-٢٤٠.
(77)Roduy Wilson, The Economic of Middle East (London, 1979), P.72.
(78)I bid, P.73.
(٧٩)مصطفى مراد الدباغ ، المصدر السابق، ص٥١.
(٨٠)محمود حسن الصراف، المصدر السابق، ص١٩٢.
(٨١)عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، السلام البريطاني في الخليج العربي (الرياض،١٩٨١)، ص٢٦٩.
(٨٢)حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة وعلاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية (بيروت، ١٩٧٣)، ص٢٩.
(٨٣)عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر ١٩١٦-١٩٤٩، ص٦٩.
(٨٤)حميد عبد ضاحي الدليمي، المصدر السابق، ص٣٠.

ملحق رقم (١)

يبين جدول النسب لأسرة آل ثاني

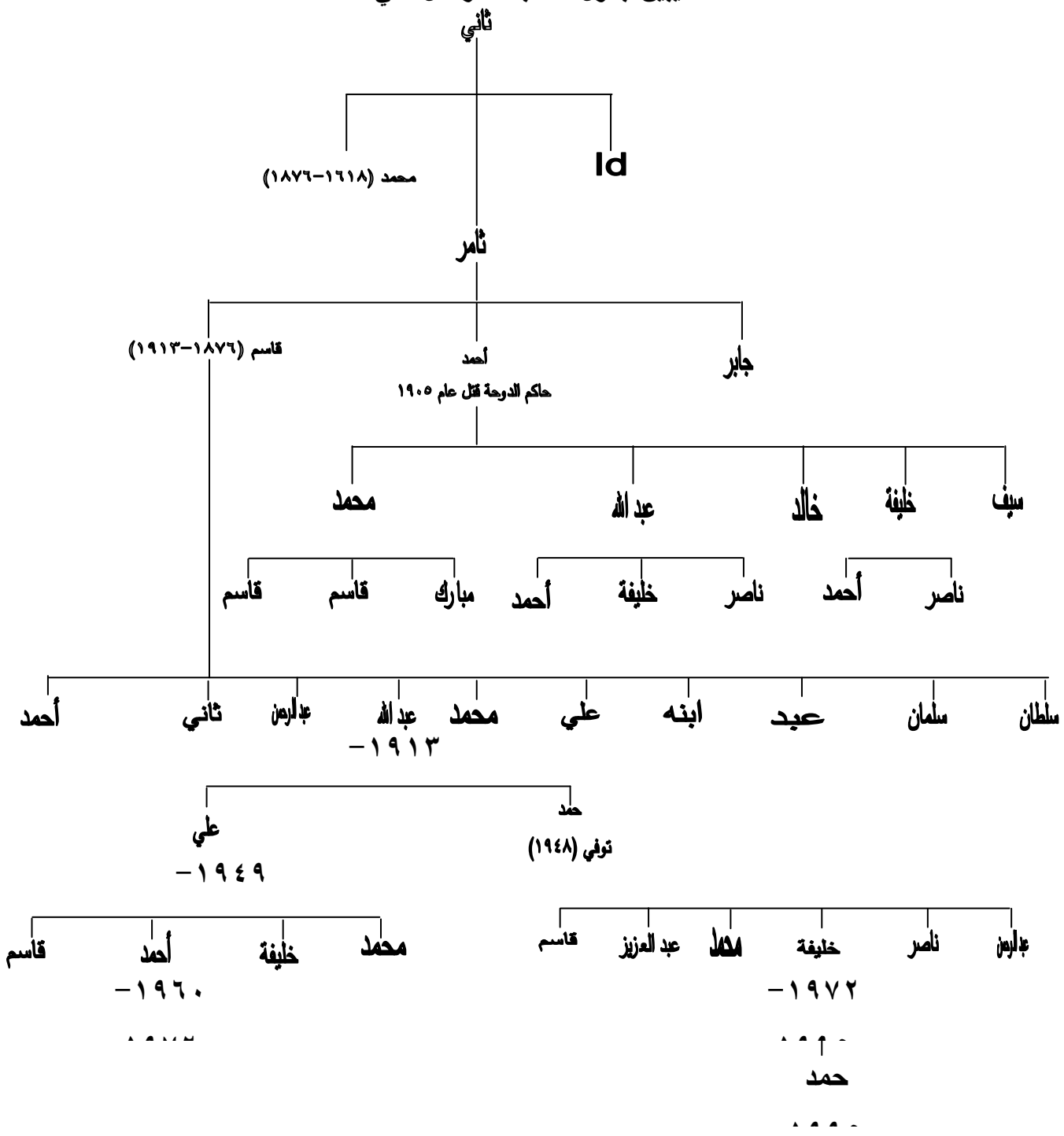

(1) Rose Maris Said Sahlan, The Creation of Qatar, Op. Cit., P.142. John Duke Anthony , Op. Cit., P.48.

ملحق رقم (٢)

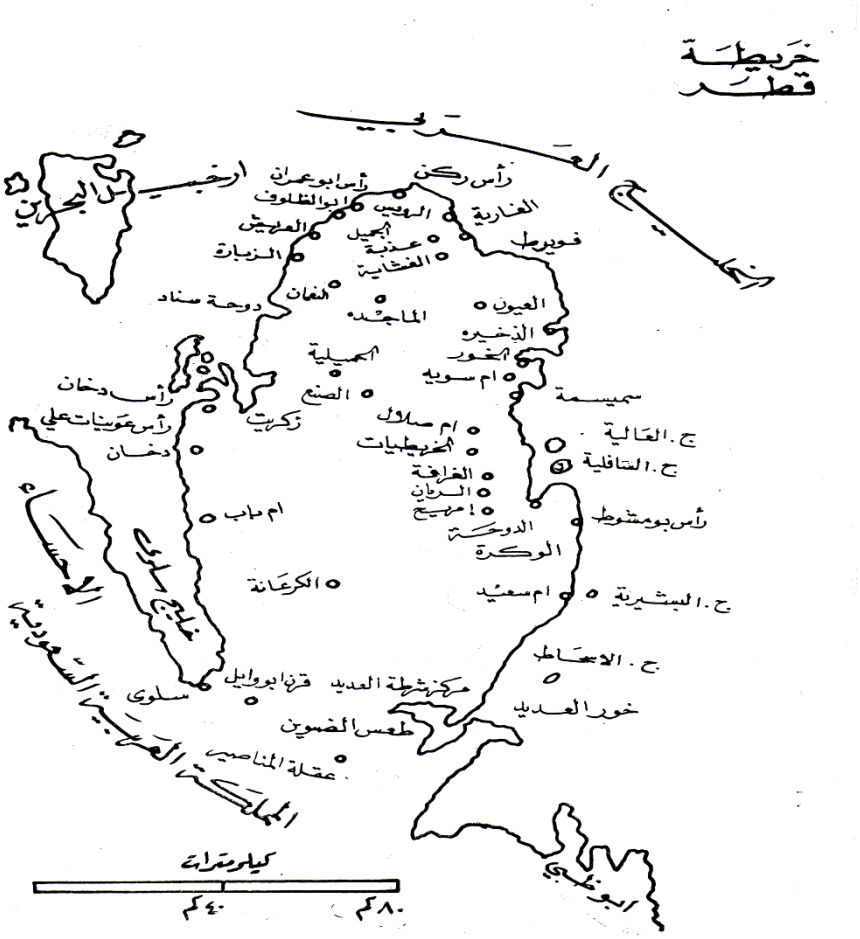
خريطة قطر
رأس ركن
الغارية
فويرط
العيون
الذخيرة
الخور
ام سويه
سميسمة
ج. العالية
ج. التافلية
رأس بومشوط
ج. البشيرية
ج. الاسحاطة
خور العديد
رأس ابو عمران
ابو الظلوف
العريش
الزبارة
الغشاية
العقير
الماجدة
الحميلية
الصنع
زكريت
ام صلال
الخويلديات
الغرافة
الدوحة
الوكرة
ام سعيد
رأس دخان
رأس عويينات علي
دخان
ام حاب
الكرعانة
مركز شرطة العديد
قرن ابو وايل
سلوى
طعس الضوين
عقلة المناصيب
المملكة العربية السعودية
كيلومترات
٤٠ كم
٨٠ كم